اقتصاد

الحكومة تزيد أسعار المحروقات والسيد الرئيس يمنح تعويضاً معيشياً

بوقت أصدرت الحكومة قراراتها المتعلقة بزيادة أسعار المشتقات النفطية وما تركت من آثار سلبية وما قد تسببه من امتعاض وعدم قبول بهكذا قرارات تمس الحياة المعيشية مباشرة أصدر السيد الرئيس بشار الأسد مرسوماً بإضافة مبلغ ٧٥٠٠ل.س شهرياً إلى مبلغ التعويض المعيشي، وهذا التعويض لا يخضع لأي حسميات ويعطى مباشرة للمستحق، وسيسهم بلا أي شك في تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف قدر الإمكان من الأعباء المعيشية.

مرسوم بإضافة مبلغ قدره ٧٥٠٠ ل.س شهرياً إلى مبلغ التعويض المعيشي

دمشق - سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم ١٣ لعام ٢٠١٦ يقضي بإضافة مبلغ وقدره ٧٥٠٠ ليرة سورية شهريا إلى مبلغ التعويض المعيشي..
وفيما يلي نص المرسوم التشريعي..
المرسوم التشريعي رقم ١٣
رئيس الجمهورية
بناء على أحكام الدستور
يرسم ما يلي..
المادة /١/ يضاف مبلغ وقدره ٧٥٠٠ ل.س شهرياً إلى مبلغ التعويض المعيشي المحدد في المرسوم التشريعي رقم ٧ تاريخ ٢٠١٥/١/١٨.
المادة /٢/ يمنح مبلغ وقدره ٧٥٠٠ ل.س شهرياً باسم تعويض معيشي للعسكريين المجندين والعاملين في القطاع الخاص والقطاع المشترك غير المشمولين بأحكام المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠١٥.
المادة /٣/ أ / يستفيد من التعويض المذكور في المادة الأولى من هذا المرسوم التشريعي أسر المتقاعدين ويوزع هذا التعويض على المستحقين وفق نسبة حصة كل منهم من المعاش المحدد في القوانين والأنظمة التأمينية الخاضعين لها.
/ب/ تصرف النفقات الناجمة عن تطبيق أحكام هذه المادة من قبل الجهة التي تدفع المعاش التقاعدي.
المادة /٤/ لا يخضع التعويض الممنوح وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي لأية حسميات مهما كان نوعها ويصرف مع الراتب أو الأجر أو المعاش.
المادة /٥/ تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي من وفورات مختلف أقسام وفروع موازنة الجهة ذات العلاقة للسنة المالية ٢٠١٦.
المادة /٦/ يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي.
المادة /٧/ يصدر وزير العمل التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي على القطاع الخاص والقطاع المشترك الذي لا يدخل ضمن أحكام المادة الأولى من هذا المرسوم التشريعي.
المادة /٨/ تبقى الأحكام الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠١٥ سارية المفعول.
المادة /٩/ ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.
دمشق في ١٣-٩-١٤٣٧ هجري الموافق لـ١٨-٦-٢٠١٦ ميلادي.

رئيس الجمهورية
بشار الأسد

ويقضي المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠١٥ بمنح العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والمتعاقدين بعقود سنوية تعويضا قدره ٤٠٠٠ ليرة سورية شهريا باسم تعويض معيشي.
وفي تصريح لسانا قال وزير المالية إسماعيل إسماعيل إن صدور المرسوم التشريعي رقم ١٣ لعام ٢٠١٦ يساهم في التخفيف من الأعباء التي يتحملها العاملون وفي رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

> وزير المالية: يساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين

الدواء المرّ

| هني الحمدان

صحيح أن لدى الحكومة مبرراتها وفلسفتها الاقتصادية الخاصة بها، وفوق ذلك لها حساباتها المالية والضرائبية والتي قد تكون علقماً على حياة الناس.. لكن..!!
ربما تعرف الحكومة أن لقرارها بزيادة أسعار المحروقات وبنسبة كبيرة آثاراً سلبية ومحط استغراب وعدم رضا شأنها شأن الحكومات المتلاحقة عندما تصدر أي قرار يمس حياة العباد مباشرة، ونحن هنا لا نسوغ لها فعلتها حيال أي زيادة سعرية لأي مادة، إنما كنا نأمل أن يكون قرارها رحيماً بعض الشيء عن طريق إصداره تدريجياً أي وفق نسب زيادة تكون متدرجة وليس دفعة واحدة ومباشرة.
كان التدرج بزيادة الأسعار وبنسب قليلة هو الحل الأنجع إذا كانت مصممة على اتخاذ هكذا قرار كان وقعه عصيباً.
وأيضاً.. ولماذا غاب عن الحكومة إجراء دراسات أكثر عمقاً تتعلق بانعكاسات تلك القرارات على المستوى والنشاط الاقتصادي وتداعياتها على المعيشة.. خير من أن تصدر قراراً صعباً جاء بمنزلة الصدمة القوية!!
ثم إنه من المهم أن تقوم أي حكومة عندما تصدر قراراً بهذا الحجم من تسويق مبرراتها إعلامياً وأن يكون لديها رسائل إعلامية مقنعة وليس بطريقة عشوائية وبلا شخصيات قادرة عن الدفاع عن القرار بموضوعية.

اليوم.. قرار الحكومة بأيدي مجلس الشعب

| الوطن

يعقد مجلس الشعب اليوم جلسته الأولى للدور التشريعي.. ويتصدر قرار الحكومة القاضي برفع أسعار المشتقات النفطية لائحة أعمال الجلسة لتأكيد ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الوضع المعيشي للمواطن بما يحقق التوازن بين الرواتب والأسعار.
عضو مجلس الشعب صفوان قربي أكد لـ«الوطن» نعلم ونتفهم أن الموارد الحكومية متواضعة وحالياً وبسبب تعطل معظم الموارد نحن نقدر أي جهة لزيادة المداخيل الحكومية لكن هذا الوضع – حسب القربي – يجب أن يتم عبر تحريك العجلة الاقتصادية المتوقفة وتشجيع الاستثمار ما أمكن وتقديم وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية كافة وتحريك الاستيراد والتصدير التي كانت الحكومة تمارس كل عليها كل فنون العرقلة والبيروقراطية الإدارية (ولا سيما أن البعض يهمس بأن هناك حصرية غير مقبولة للبعض مع تضيق الحصار على الشريحة الأوسع من التجار).
وأضاف قربي: إن الزيادة على أسعار المحروقات هي ضربة موجعة لكل مواطن باعتبارها ستلهب الأسعار وستجهض بصيص الحركة الاقتصادية. الأمر الذي يتطلب العودة مباشرة عن القرار كهذا وإيقافه وإلغاء قرار رفع سعر المازوت بالمطلق لأنه يستهدف الأمن الاجتماعي والغذائي لكل مواطن ونحن نتفهم أن يكون هناك زيادة على أسعار البنزين باعتباره يستهدف من شريحة أقل.
بدوره أكد عضو مجلس الشعب جمال رابعة أن من واجبات الحكومة أن تقدم التضحيات لهذا الشعب الصامد وأن تقدم له مستوى معيشياً مناسباً وفرص عمل تليق به كمواطن ولا سيما في ظل ما تشهده سورية من حرب طالت كل شيء.. أما حقيقية الأمر على أرض الواقع فهي عكس ما ذكر وخاصة أن تبعات قرار الحكومة القاضي برفع الأسعار سوف يضغط على المواطن الأمر الذي نرفضه.
عضو مجلس الشعب مجيب الدندن: إن حكومتنا وبالدستور هي حكومة تسير أعمال من ثم لا يجوز لها إصدار أي قرار والإشكالية أنه ليس بنص الدستور أي صلاحيات للحكومة المستقيلة ولا حتى مدة محددة لأنها عملها مؤكداً أن القرار الصادر عنها حول رفع الأسعار يعتبر شبه باطل لأن من مهامها الحالية تسير الإجراءات وليس إصدار قرارات مصيرية تمس ٩٠٪ من طبقات الشعب وهذا يعتبر بحد ذاته إشكالية، لافتاً إلى أن القرار ذاته لو صدر عن الحكومة الجديدة لكان لديها حجج بأن الوضع الاقتصادي صعب وموارد الخزينة بحدودها الدنيا و.. و.. و.. و..

محمود الصالح

لاقى قرار الحكومة الأخير بزيادة أسعار المشتقات النفطية ردود أفعال من مختلف الشرائح الاجتماعية «الوطن» رصدت ما سجلته بعض الشخصيات ذات العلاقة بهذا الموضوع

الطويل: لا يحق لحكومة تسيير الأعمال اتخاذ قرارات كهذه

عضو مجلس الشعب الفنان عارف الطويل كتب على صفحته على الفيس بوك: لا يحق لحكومة تسيير الأعمال أن تتخذ قرارات جديدة إنما تنفذ وتسير قراراتها القديمة، وبهذا على أعضاء مجلس الشعب وأنا منهم الطعن بهذا القرار خلال الجلسة صباح اليوم.
وعقب على ما أدلى به نقيب المحامين قائلاً: اللغة العربية واضحة لا لبس فيها يا أستاذ نزار.
وسنبقى ضد هذا القرار والعمل على تعطيله وإحالته إلى المحكمة الدستورية، ولكن قبل أن نختلف على قانونية القرار دعنا ننظر إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية الكارثية بحق المواطن الفقير.

صالح: لا بد من التخلص من هيمنة المحافظين

عضو مجلس الشعب نبيل صالح قال: الدولة السورية ما زالت تمشي بحذر وتخشى من التجديد الكلي فتعمل على نصف إصلاح بدلاً من التغيير الجذري، وهي في مسيرتها تشبه سياسة غرفة تجارة دمشق المحافظة عبر التاريخ.. لن يحصل الانقلاب في آلية عمل الحكومات السورية إذا لم يتخلص حزب البعث من هيمنة المحافظين على قراراته.

طيارة: حسبي الله ونعم الوكيل

د. محمد غسان طيارة وزير سابق كتب على صفحته على الفيسبوك قائلاً: حسبي الله ونعم الوكيل رفعت حكومة تسيير الأعمال سعر البنزين من ١٦٠ ليرة سورية للبتر إلى ٢٢٥ ليرة سورية وسعر ليتر المازوت من ١٣٥ إلى ١٨٠ وسعر أسطوانة الغاز إلى ٢٥٠٠ ليرة سورية.

قحطان السيوفي وزير مالية سابق كتب على صفحته

قرار الحكومة بزيادة أسعار البنزين ٤٠,٦٪، والمازوت بنسبة ٣٣,٣٪، والغاز بنسبة ٣٨,٩٪ بحجة عقلنة الدعم... وأنا أتفهم ذلك جيداً؛ وضرورة وأهمية زيادة الإيرادات العامة التي تراجعت كثيراً بسبب تراجع الدخل الوطني نتيجة تخريب وتدمير وسرقة وسائل الإنتاج... (ونحن نتعرض لحرب إرهابية كونية على وطننا سورية) ولكن مثل هذا القرار المهم يفترض أن تسبقه دراسات دقيقة تتعلق بانعكاسات مثل هذا القرار على النشاط الاقتصادي العام... وعلى الوضع المعيشي المباشر للمواطنين الصامدين في وطنهم يتحملون بصبر وشجاعة المعاناة وصعوبات تداعيات الحرب الإرهابية على وطنهم في الحرب يجب ألا نفكر فقط بعقلية (الجباية) لزيادة الموارد -كيفما كان-.

القاضي محمد الحطاب كتب على صفحته:

تنص المادة ١٤ من القانون رقم /٧/ لعام ٢٠١٤ (قانون المحكمة الدستورية العليا) بما يلي:
تتولى المحكمة الرقابة على دستورية اللوائح أو الأنظمة وفقاً للآتي:
أ- إذا اعترض خمس أعضاء مجلس الشعب على دستورية اللوائح أو الأنظمة خلال خمسة عشر يوماً تلي تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية يسجل الاعتراض في سجل خاص لدى ديوان المحكمة يوماً ونحتاج إلى ١٣ عضو مجلس شعب يسجلون اعتراضهم على قرارات السيد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتعلقة بزيادة أسعار المازوت والبنزين والغاز.

أعضاء في مجلس الشعب يتوعدون ووزراء سابقون ينتقدون

اقتراحات لتخفيف أثر زيادة أسعار المحروقات

| علي محمود سليمان

بيّن أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان أن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وتحديدا المازوت سيترتب عليه ارتفاع غير معلوم لباقي السلع والخدمات، لأن مادة المازوت تدخل في تأمين وتصنيع كل منتج صناعي وزراعي وخدمي وخاصة أجور النقل وبالتالي سنشهد ارتفاعات لجميع المواد الغذائية وصولاً للخبز كما أن الغاز يدخل في الخدمات المرتبطة بالمطاعم ومحال السندويش وبالتالي جميع أسعار الخدمات السياحية سترتفع.
موضحاً في حديث خاص لـ«الوطن» أن هذا سيؤثر على المواطن بشكل يومي بزيادة الأعباء المعيشية المتولدة عن ارتفاع الأسعار وخاصة إذا كان لا يوجد في الأسرة من يعمل ضمن القطاع الحكومي أي إنه غير موظف، وهو ما سينتج عنه ارتفاع في مستويات الفقر.
ولفت سليمان إلى أن الحكومة تختار أسهل الحلول لتمويل العجز في الخزينة وكما جرت العادة تذهب إلى أصحاب الأجور والفقراء لتأمين هذا التمويل بدلاً من أن تذهب لأصحاب الأموال والتجارة والصناعة، معتبراً أنه في ظل هذه الأوضاع فالحلول المتاحة هي أن تقوم الجمعيات والمنظمات التي تقدم سللاً غذائية للفقراء والنازحين والمنكوبين بتقديم هذه السلل لكل شريحة الفقراء فحسب الدراسات السابقة وصلت نسبة الفقراء في سورية إلى ٨٧٪ ومع هذه الزيادة في أسعار حوامل الطاقة سترتفع نسبة الفقراء إلى أكثر من ٩٠٪.
من جهته قال رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو إن القطاع الزراعي يتأثر بشكل مباشر بارتفاع أسعار المحروقات وقرار رفع أسعار حوامل الطاقة سيكون قاسياً على وضع الزراعة في ظل ضعف الإمكانات للزراعة، وخاصة أن كل الأعمال الزراعية تحتاج لمادة المازوت.
وفي تصريح خاص لـ«الوطن» تساءل كشتو كيف ستصبح القدرة الشرائية للمستهلك عندما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية، لافتاً إلى أن الدعم الذي يحصل عليه المزارع يبقى ضمن حدود الممكن ويتوقع أن يكون هناك دور لصندوق الدعم الزراعي ولكن لا نعلم لأي درجة سيكون له القدرة على تقديم الدعم، مشيراً إلى أن المشكلة لا تتمثل فقط في ارتفاع الأسعار ولكن هناك مشاكل توافر المحروقات وصعوبة إيصالها بشكل دائم إلى جميع الأراضي الزراعية.

بعض الأفران الخاصة بدأت بالتلاعب وتخفيض وزن الربطة أو (سحب رغيف منها)

الأصيل لـ«الوطن»: الأسعار في صالات التدخل الإيجابي لن تتأثر

| عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير التجارة التداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الوزارة لن تسمح بتشويه التعويض المعيشي الذي ترافق مع تعديل أسعار المحروقات حيث ستعمل الوزارة على زيادة تكثيف دورياتها على الأسواق والمحال والمتاجر لمنع حدوث حالات احتكار لأي سلعة أو زيادة في الأسعار أو عدم الإعلان عن الأسعار للتهرب من طرح السعر الحقيقي، وأن هناك توجيهاً من الوزارة باتخاذ أقسى الإجراءات بحق المخالفين مبيناً أنه في حال ضبط أي مادة محتكرة يتم احتجازها وتسليمها لمؤسسات التدخل الإيجابي لطرحها للبيع حسب النشرة السعرية الخاصة بهذه المواد والتي تصدر عن الوزارة، إضافة إلى جملة من الإجراءات منها إغلاق الفعالية أو المتجر إدارياً.. وعن سؤالنا لمعاون الوزير عن أجور النقل خاصة وأن أصحاب سيارات النقل العامة بادروا لرفع أسعارهم مباشرة بعد زيادة أسعار المحروقات وبشكل مزاجي، وقد بلغت الزيادة لدى الكثير من أصحاب السرافيس لـ٥٠٪، بين شعيب أن الوزارة لن تسمح بهذه التجاوزات وأن الدراسة التي أجرتها الوزارة تظهر أن نسبة الزيادة التي طالت وسائط النقل جراء ارتفاع مادة المازوت تتراوح بين ٧-١٠٪ في حين لا تتجاوز الزيادة التي تطال الوسائط العاملة على مادة البنزين ٢٧٪ جراء ارتفاع سعر مادة البنزين، وفي السياق ذاته أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عماد الأصيل لـ«الوطن» أن زيادة أسعار المحروقات الأخيرة لن يكون لها انعكاس على أسعار المواد والسلع في مؤسسات التدخل الإيجابي وأنه لن يكون هناك أي زيادة على الأسعار وستحافظ هذه المؤسسات على دورها في التدخل الإيجابي عبر تأمين وتوفير المواد والسلع خاصة الأساسية والتي يحتاجها المواطن بشكل أساسي.. وهذا ما أكده أيضاً للوطن مدير عام الخزن والتسويق حسن مخلوف الذي أوضح أنه لا يوجد حالياً أي زيادة على الأسعار لدى مؤسسة الخزن والتسويق وحول أثر زيادة أسعار المحروقات وخاصة مادة المازوت والتي بلغت ٤٠٪ بين أن المؤسسة تعمل على دراسة لمعرفة مقدار الزيادات التي قد تطال تكاليف المؤسسة معتبراً أن هذه الزيادات ستكون بسيطة وغير مؤثرة ولا تستوجب تعديل على الأسعار، مؤكداً أن مؤسسات التدخل الإيجابي تبحث كل البدائل المتاحة والفرص لتأمين المواد وتوفيرها في صالاتها وكسر حالات الاحتكار لبعض السلع والمواد وبالتالي المساهمة في استقرار الأسعار وتخفيضها قدر المستطاع، وبالذهاب لما قد تطاله أسعار مادة الخبز من زيادة جراء زيادة التكاليف بسبب رفع أسعار المحروقات وخاصة مادة المازوت التي تشكل عصب العمل للمخابز أفاد مصدر تمويني أنه نتيجة لشكاوى أصحاب الأفران الخاصة من ارتفاع مادة المازوت دون أن يقابلها لحظ أي زيادة على سعر مادة الخبز أو أي إجراءات لتعويضهم فارق الزيادة على كلف الإنتاج بدأ بعض الأفران الخاصة الالتفاف على الموضوع من خلال التلاعب بالوزن وإنقاص وزن الربطة أو تخفيض عدد أرغفة الخبز داخل كل ربطة بمقدار رغيف في حال كان البيع بالعدد، مبيناً أن هذه الإجراءات مخالفة ولا تسمح فيها مديريات التجارة الداخلية وأنه لم يصدر أي توجيه حتى الآن من وزارة التجارة الداخلية حول مادة الخبز وهو يعني الاستمرار بالأسعار والتعليمات السابقة حول متابعة إنتاج مادة الخبز وعمل الأفران العامة والخاصة وأنه سيكون هناك تكثيف لدوريات حماية المستهلك لمتابعة عمل وإنتاج مادة الخبز بشكل يومي.

> شعيب: جملة من الإجراءات لضبط الأسعار

مدير مؤسسة المعاشات:

٦٠٠ ألف مستفيد و٥٠٠ ألف لدى التأمينات

| محمد راكان مصطفى

أجرت «الوطن» بعض اللقاءات حول مرسوم التعويض وانعكاسه على المستفيدين، وبيّن مدير عام المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات خالد الحلقي لـ«لوطن» أن المرسوم التشريعي القاضي بإضافة مبلغ قدره ٧٥٠٠ ليرة شهرياً إلى مبلغ التعويض المعيشي له دور كبير في تخفيف العبء عن الموظفين والمتقاعدين وذويهم، مؤكداً أنه اعتباراً من صباح اليوم سوف يتم تشكيل لجنة لدراسة المرسوم والتعليمات التنفيذية ووضع الآلية اللازمة للتنفيذ بالزيادة على التعويض المعيشي للعاملين والمتقاعدين.
وأوضح الحلقي أنه يمكن وبالنظر إلى عدد المتقاعدين المخدمين من المؤسسة البالغ عددهم نحو ٦٠٠ ألف متقاعد وعدد المتقاعدين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية والذين يبلغ عددهم نحو ٥٠٠ ألف متقاعد، يمكن لحظ مقدار الناتج عن المرسوم.
من جهة أخرى بين الدكتور عابد فضلية لـ«الوطن» ووفقاً لإحصائيات تقديرية بأن التعويض يشكل على الأقل ربع الكتلة النقدية الشهرية للرواتب والأجور بنمو يصل إلى ٢٥ بالمئة ما يعادل زيادة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ مليار ليرة سورية شهرياً.
وأضاف فضلية: إن هذه الزيادة تشكل نسبة جيدة مقارنة بضعف الواردات للخزينة العامة للدولة، إلا أنها وعلى الرغم من ذلك لا تشكل مقابلاً كافياً للقوة الشرائية التي تأجلت حتى قبل الزيادة الأخيرة للحكومة على أسعار المحروقات، والتي سوف تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي لم يتضح تأثيرها بعد على ارتفاع الأسعار من أجور نقل وارتفاع في الأسعار بشكل عام.
وعن مدى الالتزام بالتطبيق للمرسوم من القطاع الخاص أوضح فضلية أنه حسب التجربة على أرض الواقع هناك جزء من القطاع الخاص يلتزم بشكل فوري بالقرارات الصادرة، وبالمقابل هناك البعض ينفذ القرارات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، إلا أنه بالمحصلة سوف يتم تنفيذ المرسوم برفع التعويض وإن كان بعد حين، منوهاً بأن القطاع الخاص وعند رفع التعويض لموظفيه سوف يقوم بتحميل هذه الزيادة على كلف الإنتاج ما سينعكس في النهاية على زيادة في الأسعار.
على حين اعتبر الدكتور زياد عربش أن إضافة المبلغ على التعويض المعيشي يعتبر إجراء للحد من الآثار السلبية الكبيرة والانعكاسات السلبية والتي ستطول آثاره بعض الأسر فقط وليس على كامل الأسر، حيث إن الأسر التي لا تملك راتباً ثابتاً من القطاع العام أو الخاص، والأسر التي ليس لديها دخل أصلاً سوف تعاني الأمرين.
وعن مدى التزام تطبيق القطاع الخاص للمرسوم بين عربش أن المستفيدين من المرسوم هم الموظفون النظاميين لدى القطاع الخاص والمسجلون لدى التأمينات الاجتماعية على حين أن هناك أعداداً كبيرة من العاملين بشكل غير نظامي لدى القطاع الخاص من غير المسجلين لدى التأمينات لن يستفيدوا من هذا المرسوم.